دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في تطوير الرياضة النسوية في العراق

أ.د. سماح حسين علي الركابي
العراق/جامعة بابل/كلية القانون
law.samah.hus@uobabylon.edu.iq

الملخص

تتناول هذه الدراسة أهمية تطوير الرياضة النسوية في العراق من خلال تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات. فقد أصبحت الرياضة، بجانب فوائدها الصحية والنفسية، مصدراً مهماً للاستثمار، حيث تتسابق المؤسسات والشركات على دعم الأنشطة الرياضية عبر عقود الرعاية. ومع التركيز التقليدي على الرياضة الرجالية، تبرز الحاجة الملحة لتشجيع الشركات على الاستثمار في الرياضة النسوية. تستند الدراسة إلى القانون العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧، الذي يتناول المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتستعرض بعض التجارب الناجحة في الدول العربية التي دعمت الرياضة النسوية. كما تسعى الدراسة إلى دعوة الشركات العراقية لتوسيع نطاق مسؤوليتها الاجتماعية لتشمل دعم الرياضة النسوية، مع اقتراح تقديم امتيازات مثل التخفيضات الضريبية. تتبع الدراسة منهجية مقارنة وتحليلية، حيث يتم تحليل قانون الشركات العراقي مقابل التشريعات في الإمارات وقطر. كما تحدد الإشكالية الرئيسية في عدم وجود تنظيم قانوني شامل للمسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالرياضة النسوية. خطة البحث تتكون من مبحثين: الأول يتناول تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات، والثاني يركز على آلية تفعيل هذه المسؤولية للنهوض بالرياضة النسوية في العراق. تنتهي الدراسة بخاتمة تلخص الاستنتاجات والتوصيات اللازمة لدعم وتطوير الرياضة النسوية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الشركات، تطوير الرياضة النسوية

Title of the study

The role of corporate social responsibility in developing women's sports in Iraq

Prof. Dr. Samah Hussein Ali Al-Rikabi

College of Law - University of Babylon

٠٧٨٠٤١٧٧٤٧٠

Abstract

This study addresses the importance of developing women's sports in Iraq through activating corporate social responsibility. In addition to its health and psychological benefits, sports have become an important source of investment, as institutions and companies compete to support sports activities through sponsorship contracts. With the traditional focus on men's sports, there is an urgent need to encourage companies to invest in women's sports. The study is based on Iraqi Law No. 21 of 1997, which deals with corporate social responsibility, and reviews some successful experiences in Arab countries that have supported women's sports. The study also seeks to invite Iraqi companies to expand the scope of their social responsibility to include supporting women's sports, with a proposal to provide privileges such as tax reductions. The study follows a comparative and analytical methodology, as the Iraqi companies law is analyzed against the legislation in the Emirates and Qatar. It also identifies the main problem in the lack of a comprehensive legal regulation of social responsibility related to women's sports. The research plan consists of two sections: the first deals with the definition of corporate social responsibility, and the second focuses on the mechanism of activating this responsibility to promote women's sports in Iraq. The study ends with a conclusion summarizing the necessary .conclusions and recommendations to support and develop women's sports

Keywords: Social responsibility, development of women's sports

اولاً:- موضوع البحث وأهميته:

لم تعد للرياضة بصورة عامة تقتصر اهميتها عل الجانب الصحي و النفسي للفرد ، بل اضحت ومن وقت ليس بالبعيد مصدراً من مصادر الاستثمار ، فنجد ان المنظمات و المؤسسات و الشركات تتسابق في الاستثمار في النشاط الرياضي من خلال عقود الرعاية و غيرها و التي تتم بتعاقد مباشر مع الرياضي او مع النادي المتعاقد معه ، واذا عُدت هذه الوسيلة طريقاً مباشراً لتطوير الرياضة ، الا انها ركزت على الرياضة الرجالية ، لذلك اصبح من الضروري حث تلك الشركات على التركيز عل الرياضة النسوية لغرض تطويرها و من ثم الاستثمار بها كما هو الحال بالرياضة الرجالية ، وذلك من خلال تفعيل المسؤولية الاجتماعية لها و التي تقوم فكرتها باستقطاع جزء من ارباحها لتوفير متطلبات النهوض بالرياضة النسوية بصورها المختلفة كتمويل تأسيس اكاديمية للرياضة النسوية تقوم بتوفير المتطلبات اللوجستية لتحقيق الهدف المنشود من تأسيس تلك الاكاديمية كما في الدول العربية الاخرى و التي كان لها دوراً فاعلاً لتطوير الرياضة النسوية .

وبالرجوع الى موقف القانون العراقي ، نجد ان قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل قد اشار الى المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة و المختلطة في المادة(٧٤/ أولاً) والتي نجد لها تطبيقاً في الواقع العملي ، اذ ان بعض المصارف الاهلية في العراق بدأت برعاية برامج تنموية تستهدف فئات معينة ، فكان موضوع بحثنا هو دعوة للمشرع العراقي لإعادة تنظيم المسؤولية الاجتماعية للشركات و دعوة الشركات الخاصة و المختلطة العراقية لتوسيع نطاق مسؤوليتها الاجتماعية لتشمل تطوير الرياضة النسوية ومقابل ذلك منح تلك الشركات امتيازات معينة كالتخفيض الضريبي او الاولوية لمنح عقود الرعاية الرياضة او استخدام الانشطة الرياضية النسوية وسيلة لتسويق منتجاتها و خدماتها.

ثانياً : منهجية ونطاق البحث:

سنتبع المنهج المقارن و التحليلي لقانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل و التشريعات الاخرى كالقانون الاماراتي ،لكل ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية و التشريعات الرياضية الخاصة بتطوير الرياضة النسوية .

ثالثاً:- اشكالية البحث و اسباب اختياره:-

تظهر اشكالية البحث بعدم التنظيم القانوني الشامل للمسؤولية الاجتماعية بورة عامة و المسؤولية الاجتماعية للرياضة النسوية بصورة خاصة .

و فيما يتعلق بأسباب اختيار موضوع البحث فيمكن ايجازها بالاتي:

- بيان المقصود بالمسؤولية الاجتماعية لتطوير الرياضة النسوية.
- بيان موقف و تجارب الدول الاخرى في تطوير الرياضة النسوية عند تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- القاء الضوء على موقف المشرع العراقي بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية للشركات و موقف الشركات المرخصة في العراق فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية .
- الدعوة لتأسيس اكاديمية متخصصة ممولة من قبل الشركات لتطوير الرياضة النسوية في العراق.

رابعاً : خطة البحث:

ستكون خطة البحث على شكل مبحثين ، الاول نبين فيه التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ، اما المبحث الثاني فسيخصص لألية تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات للنهوض بالرياضة النسوية في العراق ، ننهي بحثنا بخاتمة نتطرق فيها ال اهم الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الاول

التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات

عرف المشرع الاماراتي في المادة /١ المسؤولية المجتمعية بقرار مجلس الوزراء رقم ٢لسنة ٢٠١٨ بانها " **المساهمة الاختيارية لشركة او المنشأة في التنمية المجتمعية من خلال تقديم مساهمات (نقدية و/ او عينية) لتنفيذ المشاريع و البرامج التنموية و منها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية في الدولة بالإضافة الى ممارسات المسؤولية المجتمعية الواردة في المادة ٥ من هذا القرار**"، ومن التعريف اعلاه نستنتج الاتي:

- ان المشاركة في التنمية المجتمعية وفق قرار مجلس الوزراء الاماراتي اختياري للشركات و المنشآت و ليس الزامياً.
- ان هذه المشاركات قد تكون نقدية من خلال المبالغ المالية التي تقوم تلك الشركات بتقديمها لتحقيق هدفها المنشود و قد تكون عينية كعقد ندوات او الاشراك في مراكز تدريب على حساب الشركة و قد تكون تجهيزات خدمات او سلع معينة.
- ان الغرض الاساس من هذه المشاركة النقدية او العينية هو خدمة المجتمع بكل احتياجاته التي قد تكون تنموية او اقتصادية او اجتماعية و بيئية .
- واخيراً نجد ان المشاركة الاختيارية وفق التشريع الاماراتي تكون لجميع الشركات التجارية الاماراتية دون الشركات المدنية على وفق المادة/ ١ و المادة / ٣ .

في حين عرفها قرار مجلس الوزراء رقم (٧٩) لسنة ٢٠٢٢ في شأن ضوابط تحفيز الشركات التجارية لمباشرة مسؤوليتها المجتمعية الاماراتي في المادة / ١ منه على انها " المساهمة الاختيارية في التنمية المجتمعية من خلال تقديم مساهمات نقدية و/أو عينية لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية في الدولة. "، ويبدو ان هذا التعريف لم يأت بجديد بشأن المقصود بالمسؤولية المجتمعية.

وفي نطاق بحثنا يمكن ان نعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات بانها " المشاركة الاختيارية للشركات في دعم الرياضة النسوية من خلال المساهمات النقدية و العينية لقاء حوافز تقدمها الدولة لتلك الشركات."

اما عن اهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات في نطاق دعم الرياضة النسوية،

فيمكن حصرها في نطاق دعم الرياضة النسوية من جانبين ، الاول بالنسبة للشركات المساهمة اما الثاني بالنسبة الى دعم الرياضة النسوية و كالاتي :

- **اهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للشركات المشاركة:-**

من اجل تشجيع الشركات للمساهمة الفاعلة بنشاطات المسؤولية الاجتماعية ، لابد من منح مزايا لهذه الشركات ، ففي النطاق العام لأهمية المسؤولية الاجتماعية نجد ان التشريع الاماراتي منح تلك الشركات علامة و جواز خاص بها للإفادة منها للإعلان و الترويج عن انشطتها حيث نت المادة /١٧ من القرار رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ الاماراتي على انه " **أ. يصدر الصندوق علامة و جواز للمسؤولية المجتمعية ....د. تستخدم كل من العلامة و الجواز كوسيلة للترويج عن الشركات...لتعكس تميزها و مساهماتها في مجال العطاء و العمل المجتمعي.**" .

وفي مجال دعم الرياضة النسوية ، ممكن لتلك الشركات المشاركة من الافادة من عقود الرعاية الرياضية و عقود استثمار علاماتها التجارية عند دعم النوادي النسوية .

- **اهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات بالنسبة للرياضة النسوية:-**

الدعم اللوجستي الذي تقدمه الشركات لمشاركتها في المسؤولية الاجتماعية يساهم وبصورة فاعلة في دعم الرياضة النسوية على سبيل المثال نجد شركة دولفين المحدودة للطاقة قامت بدعم الرياضة النسوية من خلال رعاية جائزة فاطمة بنت مبارك لرياضة المرأة في دولة الامارات..

المبحث الثاني

لألية تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات للنهوض بالرياضة النسوية في العراق

نصت المادة /٧٤ من قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل في معرض تنظيمها لأرباح و خسائر الشركة على انه " اولاً: يستخدم الاحتياطي لأغراض توسيع و تطوير اعمال الشركة ، ومن اجل تحسين اوضاع العاملين فيها ، ومن اجل الاشتراك في مشاريع لها علاقة بنشاط الشركة ، ومن اجل المساهمة في حماية البيئة و برامج الرعاية الاجتماعية ...."، ويمكن اجمال اهم الملاحظات على نص المادة اعلاه :

- لم يعرف المشرع العراقي المسؤولية الاجتماعية للشركات و لم يضع ضوابط محددة لها على غرار المشرع الاماراتي و المصري.
- المشرع العراقي في قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل لم يحدد شكل الشركة ، فالنص جاء في معرض توزيع الارباح و الخسائر للشركات، وهو امر محمود ،اذ ان هذا النص يشمل الشركات التجارية و المدنية على حد سواء.
- الملاحظ على موقف المشرع العراقي انه لم يحدد الغرض من المسؤولية الاجتماعية للشركات ، بل شمل الغرضين معاً ، الاول تحقيق التنمية المستدامة و الثاني لأغراض خيرية
- المشرع العراقي اشار الى المسؤولية الاجتماعية في نص المادة اعلاه دون ان تكون هناك تسمية ، اذ ان مضمون المادة يشير الى المسؤولية الاجتماعية .

و عند الرجوع الى الواقع العملي نجد ان هناك العديد من المصارف العراقية تقوم بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية من خلال دعم الاسر المتعففة و تقديم وجبات افطار مجانية و تدريب الخريجين و توزيع الحقائب المدرسية لطلاب المدارس في المناطق الفقيرة .

و اذا كانت هذه ابرز نشاطات الشركات المصرفية للمشاركة في برامج المسؤولية الاجتماعية ، الا انه لم نلحظ اي مشاركة لدعم الرياضة بصورة عامة او الرياضة النسوية بشكل خاص ، فلم نلحظ سوى قيام شركة زين للاتصالات بوصفها الداعم الاول للرياضة و الشباب بإبرام عقد رعاية للمنتخب لمدة عام واحد.

و عليه نقترح الالية الاتية لمساهمة الشركات بدعم الرياضة النسوية في العراق:

- تنظيم ضوابط لتحفيز الشركات للمساهمة بدعم الرياضة النسوية كالترويج لتلك الشركات و الاعلان عنها و بالتالي زيادة الثقة بمنتجاتها لدى الجمهور.
- تكون الاولوية بعقود الرعاية الرياضية للشركات الداعمة للرياضة النسوية.

- زيادة الدعم الرياضي في مراحل الدراسة الاولية و الجامعية.

الخاتمة : يمكن اجمال اهم النتائج و المقترحات بالاتي:

اولاً – النتائج:-

- المشرع الاماراتي من التشريعات السباقة بتنظيم احكام المسؤولية الاجتماعية للشركات .
- توجد تطبيقات عملية في دولة الامارات عن المسؤولية الاجتماعية لشركات داعمة للرياضة النسوية.
- المشرع المري
- المشرع العراقي اشار دون تسمية الى المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع العام و الخاص دون تسميتها ، وتشمل الشركات كافة التجارية و المدنية عكس المشرع الاماراتي الذي حددها بالشركات التجارية .
- هناك تطبيقات عملية لدعم الرياضة و الشباب من خلال عقود الرعاية الرياضية من قبل شركة زين للاتصالات.

ثانياً– المقترحات:-

- دعوة المشرع العراقي الى تنظيم احكام المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص و المختلط بتشريع خاص على غرار الدول العربية و الغربية، لتشمل كل فئات المجتمع و كل النشاطات و منها رعاية الرياضة النسوية في العراق.
- ندعو المشرع العراقي لتقديم مزايا للشركات الداعمة للرياضة النسوية كمنحها حقوق اولوية في عقود الرعاية الرياضية.
- دعوة الشركات الخاصة و المختلطة من الافادة من دعم و رعاية الرياضة النسوية في العراق لتسويق منتجاتها من خلال طرح علاماتها التجارية و الاعلان عن المنتجات و الخدمات عبر الاندية الرياضية النسوية المدعومة مالياً من تلك الشركات .
- دعوة الشركات الخاصة و المختلطة لتأسيس اكاديمية للرياضة النسوية في العراق انطلاقاً من مسؤوليتها الاجتماعية من خلال تقديم الدعم اللوجستي لتأسيس هذه الاكاديمية .

المصادر :-

- قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل.
- بقرار مجلس الوزراء الاماراتي بشأن المسؤولية المجتمعية رقم ٢لسنة ٢٠١٨